أثر السياسة المالية على الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان في الفترة (١٩٨٠-٢٠١١م)

د. أحمد سليمان أحمد عبد الله*

د. عمران عباس يوسف عبد الله**

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السياسة المالية على الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان من خلال أداتيها الرئيستين؛ الضرائب والإنفاق العام وذلك في الفترة (١٩٨٠-٢٠١١م). وباستخدام المنهج الوصفي والتحليل القياسي تحديدا طريقة المربعات الصغري العادية OLS من خلال برنامج E-views. **توصلت الدراسة إلى النتائج المهمة الآتية:** أن الضرائب قد لعبت دورا بارزا في التقليل من حجم العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان خلال فترة الدراسة، أما الإنفاق العام فقد أسهم بشكل مقدرا في زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان خلال نفس الفترة. وأخيرا، تشير الدراسة إلى أن السياسة المالية خلال فترة الدراسة قد مارست دورا بارزا في التقليل من حدة العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات في السودان. لهذا **أوصى البحث** بإنتهاج سياسة مالية واقعية الميزانية العامة كتلك التي تشجع على إنتاج وتنويع الصادرات

* جامعة الإمام المهدي – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

** جامعة بخت الرضا – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

وإزالة الدعم عن الواردات وتمويلها من موارد حقيقية. مراعاة المصلحة العامة الاقتصادية والاجتماعية عند الإصلاح الضريبي والنظام المالي، تطوير النظم المالية والمؤسسات التابعة لتواكب العولمة الاقتصادية، العمل على ترشيد الإنفاق العام والتقيد بالميزانية المصدقة و إحلال السلام لخفض الصرف الأمني.

Abstract

The study aimed at identifying the impact of fiscal policy represented by the public expenditure and taxes on current account of the Balance of Payment (B of P) during the period (1980 – 2011). The study used descriptive and analytical Econometrical, OLS methods through E-views software package as main tools of data analysis. The main findings of the were as follows:

- taxes have played much strong role in reducing the deficit of current account of (B of P) during the period of the study, where
- Public expenditure largely contributed in increases of the deficit of current account of (B of P) during the same period.
- Finally, the study indicated that fiscal policy has eminent role in lessening the acuteness in the deficit of current account of (B of P).

The main recommendations made were as follows:

- implementing of reasonable fiscal policy such as that encouraging export production and diversification removing subsidies from imports.
- applying reforms to Fiscal system and its affiliated institutions to cope with globalization. More regards to social and economic benefits in reforms program. And peace settlement so as to control public expenditure, namely that for defence .

(١) المقدمة:

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم أدوات السياسات الاقتصادية، حيث تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار، تحقيق النمو الاقتصادي، التوزيع العادل للدخل والثروة، زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. بدأت السياسات المالية في السودان منذ فترة طويلة، حيث كانت غير مستقلة لعدم استقلالية الجهاز المصرفي، أو لعدم وجوده في بعض الأحيان. ولم تكن هنالك عملة مستقلة أو عملة مضروبة محلياً إلا في عهد الخليفة عبد الله وقد طبعت العملة الوطنية لأول مرة في القرن التاسع عشر.

جاء بعد ذلك الحكم الثنائي بعملة تطبع في انجلترا، ويعمل بنكان فقط كأوعية للنقود في تلك الفترة، وهما البنك المصري والبنك الانجليزي. أصبح النظام المالي في السودان مستقلاً في بداية الستينات من القرن العشرين بعد تأسيس البنك المركزي السوداني.

ويعتبر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي تماماً مثل معدلات التضخم وسعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك أنه يؤثر ويتأثر بهذه المتغيرات، و يؤدي إلى اختلال الطلب الكلي وبالتالي يحدث الاختلال بين الطلب والعرض الكلي مما يرسخ لفكرة الاستقرار الاقتصادي الذي هي هدف السياسة المالية.

ويلاحظ أن معدل التضخم المرتفع يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى إضعاف القدرة الإنتاجية التنافسية للصادرات السودانية

كما أن أسعار الصرف غير الواقعية تؤثر سلبا على تدفقات الموارد الخارجية وبالتالي تؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية مما يؤثر على أداء الحساب الجاري.

١-١ مشكلة البحث

تلعب السياسة المالية دوراً محفزاً للحساب الجاري وميزان المدفوعات عموما لذا تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١. ما هو أثر الإنفاق العام على الحساب الجاري لميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة.
٢. ما هو أثر الضرائب على الحساب الجاري لميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة.
٣. ما هو الأثر الكلي للسياسة المالية على الحساب الجاري في السودان لميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة.

١-٢ أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من دور الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في أحداث عملية التنمية من خلال تسهيل حركة انسياب السلع والخدمات الداخلة إلى الدولة مما يتيح الفرصة لإحداث النهضة الإنتاجية وبالتالي التنمية الاقتصادية المنشودة. ومن ثم يمكن إعمال أدوات السياسة المالية الرئيسة لغرض التأثير على الحساب الجاري لاختبار ذلك الأثر خلال فترة الدراسة (١٩٨٠-٢٠٠٨م).

١-٣ أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- بيان الحساب الجاري ومكوناته الأساسية.
- التعرف على السياسات المالية والعولمة الاقتصادية المالية.
- توضيح الأثر الكلي للضرائب والإنفاق الحكومي علي التجارة الخارجية وعلي الحسابي الجاري بشكل خاص.
- معرفة مدى تأثير الأنفاق الحكومي علي الحساب الجاري في السودان في الفترة (١٩٨٠-٢٠١١م).
- معرفة مدى تأثير الضرائب علي الحساب الجاري في السودان في الفترة (١٩٨٠-٢٠١١م).

١-٤ فرضيات البحث

تتلخص فرضيات البحث في الآتي:

أولاً: هنالك أثر سالب للضرائب علي الحساب الجاري في السودان (١٩٨٠-٢٠٠٨م).

ثانياً: للإنفاق الحكومي أثر موجب علي الحساب الجاري في السودان (١٩٨٠-٢٠٠٨م).

١-٥ منهجية البحث

اعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استخدام البرنامج الحاسوبي E-views بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على بيانات متغيرات السياسة المالية والحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

١-٦ مصادر جمع البيانات

استند البحث لجمع البيانات على المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والكتب والمنشورات والمجلات والدراسات السابقة.

١-٧ حدود البحث

شمل متغيري السياسة المالية الرئيسين فى السودان إضافة إلى الحساب الجاري خلال الفترة (١٩٨٠.٢٠٠٨).

١-٨ هيكل البحث

يتكون البحث من خمسة أجزاء، بالإضافة إلى الجزء أعلاه تناول الجزء الثاني مفهوم السياسة المالية و أبعاد الحساب الجاري. بينما اشتمل الجزء الثالث على أدوات السياسة المالية والحساب الجاري في السودان. تناول الجزء الرابع الشواهد التطبيقية للنموذج. وأخيرًا الجزء الخامس والذي احتوى على النتائج والتوصيات.

(٢) الإطار النظري للسياسة المالية وميزان المدفوعات

٢-١ مفهوم السياسة المالية

هي عبارة عن الوسائل التي تتبعها الدولة للحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة عبر الموازنة العامة، واستخدامها في تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة[١]. وبعبارة أخرى

[١] خالد شحادة الخطيب،احمد زهير شامية، أسس المالية العامة،دار وائل للنشر، الأردن،٢٠٠٣م، ص١٥

مختصرة، هي استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وموازنة عامة في تطوير وتنمية واستقرار الاقتصاد[٢].

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع الحياة اليومية، فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها المختلفة، والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم، الإسكان، الطرق، المواصلات، والماء. ويمكن القول إن السياسة المالية والتي تتعامل مع الإنفاق والضرائب ما هي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها جنباً إلى جنب مع السياسة النقدية لتحقيق معدلات تشغيل واستقرار نسبي في الأسعار[٣].

٢-٢ أدوات السياسة المالية

يفرق أغلب الاقتصاديين بين نوعين من أدوات السياسة المالية الأول يطلق عليها الأدوات التلقائية والثانية هي الأدوات المقصودة[٤].

---

[٢] السيد عطية عبد الواحد،الاقتصاد المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر ٢٠٠٠م، ص١٤

[٣]/ حربي عريقات، التحليل الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،٢٠٠٤ م، ص١٨٣.

[٤] حسن احمد غلاب، الأصول العلمية للضرائب، دار النشر القاهرة، ١٩٩٢م،ص٥٠

أ- الأدوات التلقائية

هي التي تحقق الاستقرار الاقتصادي بطريقة تلقائية أو ذاتية دون تدخل من السلطات المعنية، بحيث تؤدي إلي زيادة الفائض أو تقليل العجز في حالات الرواج. والأدوات التلقائية هي: النظام الضريبي التصاعدي، ومدفوعات الضمان الاجتماعي، وسياسة دعم القطاع الزراعي.

ب- الأدوات المقصودة

هي السياسة التي تنتهجها الجهات المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إجراء بعض التعقيدات في الضرائب والإنفاق الحكومي. لذا لابد من مراقبة النشاط بدقة حتى تستطيع الجهات المالية في الحكومة أن تغير هذه السياسات المالية من وقت لآخر متى ما دعت الضرورة لذلك.

٢-٣ نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة

الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الدخول المكتسبة مباشرة سواء كانت في شكل أجور ومرتبات، دخل الأملاك كالأراضي والعقارات والمنقولات، دخول الخدمات والمهن الحرة وغيرها من الدخول والثروات. أم الضرائب غير المباشرة فهي التي تفرض على على السلع الخدمات بيعا أو شراء. وبالرغم من أن اعتماد الدولة النامية على الضرائب غير المباشرة في إيراداتها إلا أن الضرائب

المباشرة تعتبر أكثر تحقيقاً لقاعدة العدالة إذ أنها تساعد على إعادة توزيع الدخل بين المواطنين وتحمل القادرين أعباء أكثر من غيرهم، وعلى حسب مستويات دخولهم، ولكن الضرائب المباشرة أكثر صعوبة في التحصيل من الضرائب غير المباشرة.

أما الضرائب غير المباشر فإن سهولة تحصيلها تنبع من المركز الجمركية وهي في العادة المواقع التي تحصل فيها هذه الضرائب. وتعتبر أهم أنواع الضرائب غير المباشرة تدعيما لخزينة الدولة هي الضرائب على الواردات ثم ضرائب الإنتاج أو رسوم الإنتاج [٥].

٢-٤ مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته

يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري، حساب رأس المال، وحساب التسويات الرسمالية. تدخل كل معاملة في الميزان المدفوعات كدائنة أو مدينة، فالمعاملة الدائنة هي تلك التي يمكن الحصول على مدفوعات من الأجانب والمعاملة المدينة هي تلك التي تؤدي إلى مدفوعات للأجانب [٦]. يشتمل الحساب الجاري لميزان المدفوعات على ثلاثة حسابات فرعية وهي:

---

[٥] عثمان إبراهيم السيد، اقتصاد السودان، مرجع سابق، ص٥٢.

[٦] / دومينيك سالفا تور، سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، داراماكجر وهيل للنشر،١٩٩٩م،ص.١٢١

- السلع (المعاملات السلعية) الميزان التجاري.
- الخدمات والدخل (المعاملات غير منظورة).
- التحويلات الجارية.

(٣) تطورات المالية العامة والحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان (١٩٨٠-٢٠١١م)

يمكن النظر إلى هيكل المالية العامة في السودان من زاوية الأنظمة المكونة له ومن زاوية الوحدات الإدارية القائمة عليه. كما يمكن تقسيم الأنظمة المكونة له إلى نظام الإنفاق ونمظام التحصيل وتقسيم الوحدات الإدارية القائمة عليه إلى وحدات مركزية ووحدات ولائية ووحدات مستقلة (هيئات ومؤسسات)[٣]. يقسم نظام الإنفاق العام إلى ثلاث مستويات المستوى السيادي، المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي. حث يتضمن المستوى السيادي نفقات رئاسة الدولة، ونفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل الخارجي ... الخ. كما يشمل المستوى الاجتماعي نفقات التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية والإعانات والضمانات الاجتماعية والمعاشات وفوائد ما بعد الخدمة... الخ. أما المستوى الاقتصادي فيحوي النفقات التنموية وإنشاء الصناعات وإنتاج السلع وبعض الخدمات المصرفية والتمويلية وغيرها من النفقات الرأسمالية.

٣/ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان (١٩٩٧)، المالية العامة وتطبيقاتها في السودان، ط ١ كتاب جامعي جامعة النيلين الخرطوم، ص ٢٤.

٣-١ الإيـــرادات العامـــة فـــي الســـودان فـــي الفتـــرة مـــن (١٩٨٠-٢٠١١م)

نظـام التحصـيل فـي السـودان يقـوم علـى أسـاس هيكـل المـوارد العامـة وهمـا مصـدرين: الإيـرادات العامـة الذاتيـة والإيـرادات العامـة غيـر الذاتيـة. يقصـد ب الإيـرادات العامـة الذاتيـة متحصـلات الدولـة مـن الضـرائب المباشـرة وغيـر المباشـرة إضـافة إلأى ذلـك متحصـلاتها غيـر الضـريبية المتمثلـة فـي الرسـوم وأربـاح المؤسسـات والهيئـات، رسـوم المياه والأراضي (الزراعية) والإيرادات العمومية.

٣-١-١ تطورات الإيرادات العامة في السودان في الفترة من (١٩٨٠-٢٠١١م)

جدول (١)

الإيرادات العامة في السودان في الفترة من (١٩٨٠- ٢٠١١م)

(مليون/ دينار)

العام	الإيرادات العامة	العام	الإيرادات العامة	العام	الإيرادات العامة
١٩٨٠	96.8	١٩٩١	3.456	٢٠٠٢	474.900
١٩٨١	73.5	١٩٩٢	7.974	٢٠٠٣	503.621

١٩٨٢	167.7	١٩٩٣	11.415	٢٠٠٤	715.029
١٩٨٣	127.7	١٩٩٤	21.917	٢٠٠٥	821.000
١٩٨٤	221.0	١٩٩٥	17.334	٢٠٠٦	831.000
١٩٨٥	273.5	١٩٩٦	59.776	٢٠٠٧	899.000
١٩٨٦	249.2	١٩٩٧	108.55	٢٠٠٨	921.000
١٩٨٧	341.6	١٩٩٨	159.20	٢٠٠٩	٢٠٠١٥.٦
١٩٨٨	549.8	١٩٩٩	209.014	٢٠١٠	٢٠٧٣٧.٩
١٩٨٩	793.8	٢٠٠٠	331.404	٢٠١١	٢٢٧٦٦.٨
١٩٩٠	1.384	٢٠٠١	365.286		

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي،أعداد متنوعة

من الجدول (٢) يلاحظ الآتي:

ارتفاع إجمالي الإيرادات الضريبية من عام ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٨م على التوالي، وذلك لارتفاع الإيرادات الضريبية والإيرادات الغير ضريبية، المتمثلة في الإيرادات الزراعية والثروة الحيوانية. بالإضافة لزيادة الإيرادات البترولية بعد تراجع الصادرات السودانية خاصة الزراعية في السنوات الآخيرة.

شهدت سياسات الإيرادات الضريبية في السودان في هذه الفترة أوجه عدة لتطبيق العديد من السياسات والإجراءات، ففي جانب الإيرادات العامة الذاتية أدت إلى تحريك جمود الاقتصاد بزيادة العرض الكلي. بالإضافة إلي تكثيف الإيرادات والتحصيل، وافتتاح المركز الضريبي الموحد لتخفيض الفئات الضريبية، مثل تخفيض

فئات ضريبة أرباح الإعمال لشركات المساهمة والمصارف وشركات المساهمة الخاصة الصناعية.

أما في جانب الضرائب غير المباشرة فقد استمر الإصلاح في جانب التعريفه الجمركية لتواكب التصنيف العالمي لمنظمة التجارة العالمية، وتطبيق الأسس العالمية للتقييم الجمركي، وتخفيض عدد الشرائح الجمركية، وفك الاحتكارات للسلعة، وإعفاء بعضها من الرسوم الضريبية، وخاصة السلع الزراعية الضرورية. بالإضافة لتخفيض رسوم الجمركي لأجهزة الحاسوب من أجل مواكبة التطور التقني في البلاد، حيث تم في مجال الصادرات التخفيض التدريجي لمعظم الصادرات إلى إن تم الإعفاء من رسوم الصادرات.

أيضاً هنالك تخفيض في رسوم الإنتاج من بعض السلع ورفع عن الآخر مثل السجائر، أيضاً لوحظ أن هنالك الرسوم على القيمة المضافة التي تم تطبيقها في عام ٢٠٠٠م وإلغاء ضريبة المبيعات علي السلع والخدمات، والضريبة على أرباح الأعمال ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة أنه تم ضبط التهرب من الرسوم والضرائب مما أدى إلى ارتفاع الواردات الضريبية، أيضاً نجد الإيرادات الغير ضريبية حققت معدلات نمو عالي جداً من ٥٠% في عام ١٩٨٠م إلى ٦٥% ١٩٩٠م حتى وصلت إلى ٩٠% عام ٢٠٠٨م والسبب هو ارتفاع الضريبة [٧].

[٧] / عمران عباس يوسف،مرجع سابق، ص١٩٩

٣-١-٢ تطورات الإيرادات الضريبية في السودان في الفترة من (١٩٨٠-٢٠١١م)

يلاحظ من الجدول (٢): أن الإيرادات الضريبية في السودان في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، وذلك لارتفاع القيمة الضريبية والغير ضريبية، مثل إيرادات الزراعية والحيوانية. أيضاً شهدت سياسات الإيرادات الضريبية في الفترة الأخيرة أوجه عدة لتطبيق العديد من السياسات والإجراءات.

جدول (٢)

الإيرادات الضريبية في السودان خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١م) بـ (مليون /دينار)

العام	الإيرادات الضريبية	العام	الإيرادات الضريبية	العام	الإيرادات الضريبية
١٩٨٠	41.2	١٩٩١	2664.0	٢٠٠٢	215100.0
١٩٨١	45.0	١٩٩٢	6223.0	٢٠٠٣	257836.1
١٩٨٢	85.0	١٩٩٣	9549.0	٢٠٠٤	262937.3
١٩٨٣	79.7	١٩٩٤	19386.0	٢٠٠٥	272600.0
١٩٨٤	99.7	١٩٩٥	14235.0	٢٠٠٦	58810

١٩٨٥	130.3	١٩٩٦	60458.0	٢٠٠٧	6529.5
١٩٨٦	174.0	١٩٩٧	82567.0	٢٠٠٨	71803
١٩٨٧	241.5	١٩٩٨	116300.0	٢٠٠٩	٨٦٥٥.٨
١٩٨٨	464.3	١٩٩٩	153977.0	٢٠١٠	١٠٠٠٨.٦
١٩٨٩	670.6	٢٠٠٠	160215.4	٢٠١١	١١١٨٣.٣
١٩٩٠	929.0	٢٠٠١	187956.7		

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي،أعداد متنوعة

حيث تم افتتاح مركز الضريبة الموحد وذلك لتسهيل إجراءات الضريبة وتخفيض بعض فئاتها مثل ضريبة أرباح الأعمال لشركات المساهمة والمصارف وشركات المساهمة الخاصة الصناعية. نلاحظ في عام ٢٠٠٠م تم رفع الرسوم عن بعض السلع وتخفيضها بالنسبة لأخرى. وكذلك الرسوم على القيمة المضافة التي تم تطبيقها سهلت التحصيل الضريبي، أيضاً تم ضبط التهرب من الضريبة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك تم تخفيض التهرب من الضريبة من خلال الضريبة على القيمة المضافة ومواكبة تطور النظم العالمية[٨].

يلاحظ أيضاً أن الإيرادات الضريبية في السودان في تزايد مستمر لأن الاقتصاد السوداني في نمو مستمر، كذلك الدخل القومي في مرحلة الإصلاح الاقتصادي، وإدخال بعض النظم المالية التي تواكب العولمة الاقتصادية بالاعتماد على زيادة الضرائب وتقليل الإنفاق.

[٨] عمران عباس يوسف،مرجع سابق، ص٢٠٠.

٣-٢ تطورات الإنفاق العام في السودان في الفترة من (١٩٨٠- ٢٠١١م)

عملت السلطات الاقتصادية في السودان بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على ضبط النفقات وسحب الدعم الحكومي من كل القطاعات إلا قطاع البنيات التحتية، وبذلك تشجيع القطاع الخاص لزيادة الإنتاج وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

إن النفقات العامة في السودان تسعي لتوفير خدمات عامة لصالح المجتمع عبر أموال الدولة التي تنفقها وتتكون النفقات العامة من أربعة فصول هي:

الفصل الأول : يشمل الإجور والمرتبات الاتحادية والمزايا التأمينية (المعاش والتامين).

الفصل الثاني : يشمل الصرف علي تسير الوحدات الحكومية الاتحادية والبنود الممركزة.

الفصل الثالث: يشمل الدعم الاتحادي للولايات ويتم تنفيذه عبر الصندوق القومي لدعم الولايات.

الفصل الرابع: يشمل الصرف على مشروعات التنمية القومية والولائية بالعملة المحلية والأجنبية. بالإضافة إلي بند ترقية ودعم مؤسسات التمويل التنموي، و دعم الاستثمار الزراعي. وقد تكون مصادر تمويل الإنفاق العام من المصادر المختلفة بنسب محددة تمثل الإيرادات الذاتية والقروض[٩].

[٩] عمران عباس يوسف، المرجع السابق، ص٢٠٠.

هنالك بعض الظروف تحتم الصرف على بعض الأوجه خارج الميزانية العامة المصدقة، ووجود ممارسة الصرف خارج الميزانية العامة أمر ضروري تحتمه إعطاء الميزانية نوعاً من المرونة للإنفاق على بعض الحالات الطارئة [١٠].

الجدول (٣) يوضح تطورات النفقات العامة في السودان خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠١١م) حيث أن بعد تطبيق النظام الفدرالي في عام ١٩٩٥م أصبحت الولايات والمحليات المصدر الأول لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والمياه، وانحصر دور الحكومات المركزية في الصرف على التعليم العالي والخدمات الطبية المختصة وبرامج الصحة القومية والبرامج القومية لمكافحة الفقر، وبرامج إعادة توطين اللاجئين، ودعم البرامج في الولايات والمحليات [١١].

جدول (٣)

النفقات العامة في السودان خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٨م)

(ملايين الدينارات)

العام	الإنفاق العام	العام	الإنفاق العام	العام	الإنفاق العام
١٩٨٠	108.5	١٩٩١	63923.0	٢٠٠٢	517850.1
١٩٨١	127.7	١٩٩٢	126865.1	٢٠٠٣	739395.1
١٩٨٢	128.5	١٩٩٣	134037.0	٢٠٠٤	1103834.0
١٩٨٣	160.7	١٩٩٤	219989.0	٢٠٠٥	1385300.0
١٩٨٤	200.6	١٩٩٥	21757.0	٢٠٠٦	14713

[١٠] عثمان إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص٦٦.

[١١] / عبد الوهاب عثمان السيد،مرجع سابق، ص٢١٧"

١٩٨٥	355.1	١٩٩٦	88430.0	٢٠٠٧	174033
١٩٨٦	455.2	١٩٩٧	127908.3	٢٠٠٨	227248
١٩٨٧	505.2	١٩٩٨	174825.0	٢٠٠٩	٢١٠٢٥.٩
١٩٨٨	764.8	١٩٩٩	219495.0	٢٠١٠	٢٥٥١١٠.٢
١٩٨٩	1677.3	٢٠٠٠	336938.0	٢٠١١	٢٨٥٧٣.٤
١٩٩٠	39,065.1	٢٠٠١	418603.1		

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي وتقارير بنك السودان أعداد متنوعة

ويمكن إرجاء ارتفاع الإنفاق من (١٩٩٠ –٢٠٠٨م) إلى أسباب عديدة منها: إنشاء وظائف جديدة للدولة والتوسع في الوظائف القائمة أصلاً، ارتفاع عدد السكان، إضافة إلى التطورات في الإنفاق على الإنشاءات والمشاريع التنمية الكبيرة، وكذلك يرجع إلى ارتفاع الأسعار ولكن هذا ليس كافيا لتفسير هذه الزيادة الكبيرة. أيضاً هنالك أسباب أخرى مثل الصرف الأمني والإنساني والغذائي لولايات دارفور الكبرى، والبرامج الإسعافية لشرق السودان، هي التي أدت إلى ارتفاع الإنفاق العام مما أدي إلى عجز الميزانية.

يلاحظ أن النفقات العامة في السودان أيضاً تأثرت بالآتي:

١- دعم السلعة الضرورية في كثير من الأحيان في الثمانيات وأغلب التسعينات مثل البترول والخبز والسكر.

٢- الصرف خارج الميزانية مثل الإنفاق على الدفاع والأمن ومصادر أخرى.

٣- عدم قفل كثير من الوحدات الحكومية لحساباتها الختامية مما يضعف من الرقابة على المال العام([١٢]).

٣-٣ تطورات الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان في الفترة (١٩٨٠-٢٠١١م)

لم تتطور الصادرات السودانية ولم يتغير حجمها بالرغم من الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها السودان، من زراعة ومعادن وقاعدة صناعية كبرى وكان من أبرز المعوقات والمحددات للصادرات خلال التسعينات ما يلي:

أ- اعتماد الصادرات السودانية على المحاصيل الزراعية بصفة أساسية، وقد اتسم الإنتاج الزراعي بعدم الاستقرار بسبب تذبذب هطول الإمطار.

ب- السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادرات خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود على هوامش الإرباح ونظام سعر الصرف غير الواقعي، خاصة بالنسبة لسلع الصادرات الرئيسية التي كانت تعامل بسعر الصرف الرسمي مثل الصمغ العربي والقطن والقيود على موارد الصادرات مثل حجز نسبة من هذه الموارد لتباع لبنك السودان بأسعار غير مجزية وغير محفزة للإنتاج والتصدير.

ج- غياب سياسة زراعية مستقرة من حيث تشجيع إنتاج الصادرات وتخصيص المساحات المراد زراعته .

[١٢]/ عمران عباس يوسف، مرجع سابق، ص٢٠٦

د- تـدهور البنيـات الأساسـية فـي الزراعـة المرويـة، خاصـة فـي نظـم الري والآليات الزراعية، وعجز الدولة عن توفر العملات الأجنبية.

هـ - السياسات التسويقية لم تكن متحيزة للمنتجين([١٣]).

الجدول (٤) يوضح الحساب الجاري في السودان كالآتي:

الجدول رقم (٤)

يوضح الحساب الجاري لميزان مدفوعات في السودان (بملايين الدينارات)

العام	الحساب الجاري	العام	الحساب الجاري	العام	الحساب الجاري
١٩٨٠	-22.7	١٩٩١	-340.0	٢٠٠٢	-255455.0
١٩٨١	-39.6	١٩٩٢	-3567.0	٢٠٠٣	-244974.6
١٩٨٢	21.0–	١٩٩٣	-7389.0	٢٠٠٤	-210.957.7
١٩٨٣	-25.7	١٩٩٤	-16194.0	٢٠٠٥	- 128562.3
١٩٨٤	-8.0	١٩٩٥	-33322.0	٢٠٠٦	-4919.4
١٩٨٥	29.9	١٩٩٦	-108776.0	٢٠٠٧	-3268.2
١٩٨٦	-5.4	١٩٩٧	-130382.0	٢٠٠٨	-1313.6
١٩٨٧	-57.2	١٩٩٨	-188225.0	٢٠٠٩	-٥٠٦٢٤٥.٥
١٩٨٨	-140.0	١٩٩٩	-125750.0	٢٠١٠	٧٠٠٧٠.٠
١٩٨٩	-147.2	٢٠٠٠	-138885.4	٢٠١١	٢٣٢٢٠.٠
١٩٩٠	-175.0	٢٠٠١	-314408.2		

المصدر: وزاره المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، أعداد متنوعة

من الجدول (٤) أعلاه يلاحظ أن الحساب الجاري في تدهور مستمر في فترة الدراسة، فالحساب الجاري يتأثر بتأثر ميزان المدفوعات، فالسودان في الفترة الآخيرة اصبح وارداته أكثر من صادراته مما أدى إلى اختلال في

[١٣] / عبد الوهاب عثمان، مرجع سابق، ص٩٧

الميزان التجاري وبالتالي الحساب الجاري، فنجد في بعض السنوات مثل ٨٤،٨٥، ٨٦، ١٩٨٧م، في تحسن بالرغم من الجفاف الذي صاحب السودان في عام ١٩٨٤م، ويرجع ذلك لأن هنالك متحصلات ودعم ومعونات، مما ساعد على عدم التدهور الكبير في تلك الفترة، ولكن للضرائب أيضاً أثر كبير في اختلال الحساب الجاري، لأنها تزيد التكلفة بالنسبة لمدخلات الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفته وبالتالي يفقده المنافسة في الأسواق الخارجية.

في عام ١٩٩٠-١٩٩٥م حدث اختلال في عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات ومشاكل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، مما انعكس سلباً على سعر الصرف المحلي وزيادة الفجوة بين السوق الرسمي والسوق الموازي. عموماً يمكن القول إن كل ما يؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات في السودان، يتأثر به الحساب الجاري نتيجة لتأثر العوامل الهيكلية وبعض سياسات الصادرات والواردات.

(أ) الميزان التجاري:

يشتمل على معظم السلع المنقولة المصدرة أو المستوردة بين مقيمين داخل الاقتصاد وغير مقيمين مما يؤدي إلى تغير الملكية، فإذا كانت الصادرات السلعية التي تتم من الاقتصاد إلى العالم الخارجي اكبر من الواردات التي تأتي من الخارج إلى الاقتصاد فان ذلك يؤدي إلى تحقيق فائض الميزان التجاري والعكس. الجدول (٥) يوضح الميزان التجاري في السودان في الفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٨م) كالتالي:

جدول رقم (٥)

الميزان التجاري في السودان (١٩٨٠-٢٠٠٨م) (ملايين الدينارات)

العام	الميزان التجاري	العام	الميزان التجاري	العام	الميزان التجاري
١٩٨٠	-36.3	١٩٩١	-407.0	٢٠٠٢	-90453.7
١٩٨١	-56.1	١٩٩٢	-4890.0	٢٠٠٣	1592.1
١٩٨٢	-39.3	١٩٩٣	-8536.0	٢٠٠٤	49368.7
١٩٨٣	-33.6	١٩٩٤	-16585.0	٢٠٠٥	-274931.1
١٩٨٤	-37.8	١٩٩٥	-36381.0	٢٠٠٦	-7236820
١٩٨٥	-79.8	١٩٩٦	-110171.0	٢٠٠٧	-19454254
١٩٨٦	-89.2	١٩٩٧	-130446.0	٢٠٠٨	-10320144
١٩٨٧	-154.0	١٩٩٨	-223436.0	٢٠٠٩	na
١٩٨٨	-266.6	١٩٩٩	-119787.0	٢٠١٠	na
١٩٨٩	-301.8	٢٠٠٠	113201.0	٢٠١١	na
١٩٩٠	-291.0	٢٠٠١	-84264.2		

المصدر :وزارة المالية والاقتصاد الوطني

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من ١٩٨٠، ١٩٨٤،١٩٨٣،١٩٨٢،١٩٨١الى ١٩٩٩م في عجز مستمر، لكن استمر التحسن في الاعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٤،٢٠٠٣، نسبة لادخال البترول في الصادرات السودانية، يمكن اجمالا توضيح ان هنالك عجز في الميزان التجاري والحساب الجاري وميزان المدفوعات في السودان نتيجة للعوامل

الهيكلية وبعض سياسات الصادرات والواردات، مما يقلل من حظوظ السودان في ظل المنافسة العالمية خصوصا أن:

أ- طبيعة الصادرات السلعية السودانية التي تصف بانها سلع أولية تعتمد على الظروف الطبيعية وتقلبات المناخ، وبالتالي سلع غير مرنة في الاسواق العالمية لانحسار الطلب عليها.

ب- الندرة في النقد الاجنبي، إنعكس على قطع الغيار ومستلزمات الانتاج المستوردة ممأدى إلى ضعف الانتاج في معظم المشاريع الزراعية، وبالتالي إنخفضت الصادرات.

ج- إن احتكار الحكومة لعدد من الصادرات الرئيسية كالقطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية عبر الشركات والمؤسسات، حرم كثير من المصدرين من الاستفادة من تصدير هذه السلع.

لذلك فان الانفتاح الخارجي الذي يقوم على تشجيع الانتاج المحلي، وبالتالي زيادة الصادرات يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام[١٤] قيمة اقتصادية مقابلة وذلك مثل المعونات والمساعدات التي تقدمها دولة إلى أخرى سواءً كان هذه المعونات والمساعدات عينية (سلعية) أو نقدية وكذالك تشمل تحويلات العاملين وهي تحويلات خاصة.

كان السودان حتى عام ١٩٨٣م يغطي عجز الحساب الجاري الناجم عن تدني الصادرات السودانية وزيادة الواردات عن طريق

[١٤] عمران عباس يوسف، العولمة واقتصاد السودان، مرجع سبق ذكره، ص،٣٤٦

السحب من القروض والمعونات الخارجية. خلال السبعينات أتيحت للسودان فرصة سانحة حيث اتجهت الدول العربية للاهتمام بالسودان على انه هو المنفذ الوحيد من أزمة الغذاء.

تدفقت القروض على السودان من كافة الدول العربية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، ولم يوفق السودان على استقلال ذلك نظراً لأن ٥٤% من تلك المنح والقروض قدم في شكل نقدي لدعم ميزان المدفوعات أو عون غذائي، وبالتالي لم يستفيد منها في مجال الإنتاج والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلي ضعف الداء في مؤسسات القطاع العام المنوط به تنفيذ المشروعات، وكذلك عدم استقرار سعر الصرف.

كل ذلك سبب ضغوط على الطلب الكلي. إزاء هذا الوضع انخفضت التدفقات النقدية للقروض، وبدأت الدولة في حل هذا الإشكال باللجوء إلى التمويل التجاري، والقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، مما أدى إلي تفاقم مشكلة الديون وأعبائها.

(٤) النموذج والشواهد التطبيقية:

٤-١ النموذج

اعتمد البحث على المعادلة الرياضية التالية:

$$CA = b_0 - b_1 T + b_2 G$$

حيث أن:

CA ≡ الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان، مقيم بملايين الدينارات.

T

b_0 ≡ ثابت العلاقة ويمثل جزء من مكون الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي لا يعتمد على متغيرات السياسة المالية الرئيسة.

B_1 ≡ ميل الحساب الجاري لميزان المدفوعات للتغيرمع التغيرات في مستوى إيرادات الضرائب وهو مقدار سالب.

B_2 ≡ ميل الحساب الجاري لميزان المدفوعات للتغيرمع التغيرات في مستوى الإنفاق العام وهو مقدار موجب.

٤-٢ الشواهد التطبيقية

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تم الحصول على تقديرات لمعالم المعادلة الموصوفة أعلاه وبعض المؤشرات الإحصائية القياسية عن متغراتها وهي على النحو التالي:

$$CA = \underset{}{-3091} \quad \underset{}{-1.50T} \quad \underset{}{+0.18G}$$
$$\underset{}{(-0.36)} \quad \underset{}{(-9.02)} \quad \underset{}{(3.97)}$$
$$R^2 = 0.86 \qquad F = 79.43$$
$$R^{-2} = 0.85 \qquad DW = 1.87$$

القيمة بين الأقواس تعبر عن اختبار (t)

هنالك أربعة إجراءات لتحديد القيمة التنبؤية للنموذج :

١ ـ **اختبار F** : وهو مؤشر للمعنوية الكلية للنموذج، والتي تدل على أن النموذج معنوي و صالح إحصائياً حيث تشير النتيجة إلى أن القيمة المحسوبة للإحصائية (F(30 , 2) =79.43) عند مستوى معنوية ٥% أكبر من نظيرتها المجدولة (F*= 19.46).

٢ ـ أما قيمة معامل التحديد R^2 (أو القوة التفسيرية) فتوضح القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة (الضرائب والإنفاق الحكومي) في تأثرها على المتغير التابع (الحساب الجاري) .

حيث تشير النتيجة إلى أن 86% من تغيرات الحساب الجاري في السودان خلال فترة الدراسة ناتجة عن المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج، بينما ١٤% من تلك التغيرات هي من العوامل المؤثره على الحساب الجاري الأخرى غير المضمنة في النموذج ومسؤول عنها المتغير العشوائي.

٣ ـ **اختبار T**

يوضح أن الأثر المعنوي الإحصائي للمتغيرات المستقلة وذلك عند مستوى معنوية 5% .

يأتي ترتيب المتغيرات المستقلة حسب أهميتها ووفقاً لاختبار (t) على النحو التالي:

أولاً : الضرائب **T** : **t = (-9.02)** المحسوبة أكبر من المجدولة **t = (- 1.699)**

ثانياً : الإنفاق الحكومي **G** **t = (3.97)** المحسوبة أكبر من المجدولة **t = (- 1.699)**

ثالثاً : الثابت **C** **(t=-0.36)** المحسوبة أقل من المجدولة **t = (- 1.699)**

٤- قيمة ديربون - واتسون (DW)

قيمة ديربون - واتسون (DW) توضح احتمال وجود مشكلة الارتباط الذاتي حيث يؤثر على عملية التنبؤ، كانت قيمة ديربون - واتسون **(DW** 1.87=)، وهى تقع في منطقة قبول فرض العدم القائل بأن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وبذلك يعتبر النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي .

وتؤكد الدراسة حسب التحليل أعلاه إنها تتسق النتيجة مع النظرية الاقتصادية في أن هنالك علاقة عكسية ذات تأثيرا معنويا قويا جدا للضرائب على الحساب الجاري في السودان في الفترة **(1980- 2008)** وأن هنالك علاقة طردية ذات تأثيرا قويا للإنفاق العام على الحساب الجاري وهذا ما أكد تطابق نتائج التحليل مع افتراضات البحث.

إن السياسات المالية في السودان من خلال أدواتها الرئيسة تؤثر على التنمية الاقتصادية في البلاد وخاصة سياسة الإنفاق على الخدمات الضرورية، الإنتاج، والإنفاق على السلع مما ينعكس ذلك على حالة الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وقد تكون السياسة المالية وحدها لا تكفي لتحسين الحساب الجاري، لأن هناك عوامل أخرى مؤثرة مثل سعر الصرف التي يحتمل أن تؤثر في تشجيع الصادرات مما يعني أخذ السياسات وتأثيراتها جنباً إلى جنب.

(٥) النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

١- أن الضرائب قد ساهمت بقدر كبير في التقليل من حجم العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان خلال فترة الدراسة، وعزي ذلك لانخفاض حجم الواردات بفعل الزيادات في الرسوم الجمركية عليها والتزايد في حجم الصادرات بعد سياسات تشجيع الصادرات بتجنيب عائداتها لمصلحة بعض مدخلات الإنتاج المهمة ودعم تنويع الصادرات.

٢- أما الإنفاق العام فقد أعطى أثرا اقتصاديا إيجابيا مقدرا في الحساب الجاري لميزان مدفوعات السودان في فترة الدراسة، وذلك لأن زيادة الإنفاق العام – التنموي بالأخص- أدى إلى زيادة إنتاج الصادر كما أن رفع الدعم التدريجي عن استيراد المحروقات وبعض السلع الأساسية (تقليل الإنفاق العام) قلل إلى حد ما من حجم الواردات كل ذلك ساهم بقدر كبير في تقليل عجز الحساب الجاري لميزان مدفوات السودان.

٣- خلاصة يكمن القول أن السياسة المالية خلال فترة الدراسة مارست من خلال أدواتها الرئيسة دورا بارزا في التقليل من حدة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في السودان.

٥-٢ التوصيات

١- انتهاج سياسة مالية واقعية لتمويل الميزانية العامة من موارد حقيقية.

٢- مراعاة المصلحة العامة الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بجهود الإصلاح الضريبي والنظام المالي.

٣- تطوير النظم المالية والمؤسسات التابعة لها لتتماشى مع العولمة الاقتصادية حتى تكون واضحة لخلق سياسات مالية فاعلة تشجع الصادرات وتحسن حالة الحساب الجاري.

٤- العمل على ترشيد الإنفاق العام والتقيد بالميزانية المصدقة. بالإضافة إلى إحلال السلام في السودان، مما يخفض الصرف الأمني الذي يعتبر السبب الرئيس في تزايد عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١/ إبـــراهيم محمـــد ألشـــاطبي (د.ت.)، الموافقـــات فـــي الأصـــول الشـــريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، د.م.

٢/ الســـيد عطيـــة عبـــد الواحـــد (٢٠٠٠م)، الاقتصـــاد والماليـــة العامـــة، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة.

٣/ بـاري سـيجل، النقـود والبنـوك والاقتصـاد (١٩٨٧م)، ترجمـة طـه عبـد الله منصـور و عبـد الفتـاح عبـد الـرحمن عبـد المجيـد، دار المـريخ للنشـر، الرياض.

٤/ بســام يــونس إبــراهيم، وآخــرون (٢٠٠٢م)، الاقتصــاد القياســي، الطبعــة الأولى، دار عزة للنشر، الخرطوم.

٥/ حربـــي عريقـــات (٢٠٠٤م)، التحليـــل الكلـــي،، الطبعـــة الأولـــى، دار وائـــل للنشر، الأردن.

٦/ حسـن احمـد غـلاب (١٩٩٢م)، الأصـول العلميـة للضـرائب، دار النشـر، القاهرة.

٧/ خالـــد شـــحادة الخطيـــب واحمـــد زهيـــر شـــامية (٢٠٠٣م)، أســـس الماليـــة العامة، دار وائل للنشر، الأردن.

٨/ خلـــف الله احمـــد محمـــد عربـــي (٢٠٠٣م)، نمـــاذج اقتصـــادية، د. ن.، الخرطوم.

٩/ خلـــف الله احمـــد محمـــد عربـــي (٢٠٠٥م)، الاقتصـــاد القياســـي، مفـــاهيم أساسية، د. ن.، الخرطوم.

١٠/ خالد الشحاتة الخطيب (٢٠٠٣م)، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن.

١١ / دومنيك سلفا تور (١٩٩٩م)، سلسلة ملخصات شوم ، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، دار ماكر وهيل للنشر، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢ / سامي خليل (١٩٩٤م)، نظرية الاقتصاد الكلي، الأهرام للنشر، مصر.

١٣/ صفوت محمد هشام (١٩٨٨م)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد.

١٤/ طارق محمد الرشيد (٢٠٠٥م)، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، دارعزة للنشر، الخرطوم.

١٥/عمران عباس يوسف (٢٠٠٨م)، العولمة واقتصاد السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم.

١٦/ عثمان إبراهيم السيد (٢٠٠٢م)، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة والنشر، الخرطوم.

١٧/ عبد الباسط وفاء (٢٠٠٥م)، سياسات وأدوات مالية الدول الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٨/ عادل المهدي (٢٠٠٤م)، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

١٩/ عبد الوهاب عثمان (٢٠٠١م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان: دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم.

٢٠/ علي عبد الفتاح ابوشرارة (٢٠٠٧م)، الاقتصاد الدولي: نظرية وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، الأردن.

٢١/ عبد المجيد محمد عبد الرحمن، مقدمة في مبادي الاقتصاد القياسي،الرياض، جامعة الملك سعود،عمارة شئون المكتبات، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

٢٢/ عفاف عبد الجبار، يحي علي حسن، الاقتصاد الرياضي،الأردن،عمان، الطبعة الأولي،٢٠٠٣م.

٢٣/ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان (١٩٩٧)، المالية العامة وتطبيقاتها في السودان، ط ١، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

٢٤/ عبد الله التوم عبد الله (٢٠٠٩م)، مفاهيم أساسية حول الاستثمار، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

٢٥/ فليح حسن خلف (٢٠٠٨م)، المالية العامة، أزبد، عالم الكتب الحديث، لبنان.

٢٦/ فلاح كاظم الحنة (٢٠٠٢م)، العولمة والجدل الدائر حولها، مؤسسة الوراق، الأردن.

٢٧/ مايكل ابد جمان (١٩٩٨م)، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض.

٢٨/ مجيد علي حسن و عفاف عبد الجبار سعيد ((١٩٩٨م))، الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن.

٢٩/ محمد النابر محمد نور (٢٠٠٤م)، الاقتصاد السوداني في ظل المتغيرات المعاصرة، ورقة مقدمة في مؤتمر تطوير الاستثمار في الدول العربية في التحديات المعاصرة بجامعة المنصورة في أبريل ٢٠٠١ م، منشورة بمجلد المؤتمر، الطبعة الثانية.

٣٠/ محمد طاقة، وآخرون، سياسات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٣١ نعمة الله نجيب إبراهيم (٢٠٠٢م)، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

٣٢/ ودود بدران وآخرون (٢٠٠٣م)، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، مجموعة شركة الفجر للطباعة والنشر.